مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، ص148 – ص189، 2003م

عقيدة البداء عرض ونقض

محمد حسن بخيت*

كلية أصول الدين –الجامعة الإسلامية– غزة

ص.ب : 108 ، غــزة – فلسطين

EL- BADA'A DOCTRINE: DEMONSTRATION AND REFUTATION

ملخص: يعالج هذا البحث عقيدة ضالة، تصف الله تعالى بالجهل وعدم العلم، وهي عقيدة البداء، ومصدر هذه العقيدة اليهود، الذين ما تركوا صفة نقص إلاّ ووصــفوا الله تعــالى بها، ثم انتقلت إلى المسلمين على يد عبد الله بن سبأ اليهودي، وتبنــى الــدعوة إليهــا ونشرها المختار الثقفي، ثم انتشرت هذه العقيدة بين الشيعة فتبنوهــا ودافعــوا عنهــا، مدعين أنها تعادل النسخ عند أهل السنة . وهذا القول ظاهر البطلان .

إن عقيدة البداء عقيدة ضالة، وإن معتقدها كافر خارج عن ملة الإسلام، لكونه وصف الله تعالى بالجهل وعدم العلم، وهذا وصف لا يليق بالله عز وجل، ومخالف للكتاب والسنة والمعقول .

Abstract This study discusses Al-Badaa', a false doctrine which attributes ignorance to Allah (SWT). The source of this belief is the Jews who attribute all defects to Allah. It was adopted by Abdullah bin Saba' and later by Al-Mokhtar Al-thaqafi . After that, it spread among She'ats who defended it, claiming that it is equal to abrogation of the Sunnas. This is obviously void .

Al-Badaa' is a false doctrine and the one who follows it is an unbeliever because of describing Allah (SWT) as ignorant. This contradicts the Quran, the Sunna and Reason.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد :

فإن صلاح عقيدة الإنسان هو طريق النجاة له في الدنيا والآخرة، ولهذا ركز القرآن الكريم والسنة النبوية على أمر العقيدة تركيزاً شديداً، فتبين الحق والواجب اتباعه، كما تبين الباطل والواجب اجتنابه. وهذا البحث يتناول مسألة هامة من مسائل العقيدة التي

* أستاذ مساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

تتعلق بصفات الله تعالى، ألا وهي عقيدة البداء التي تصف الله تعالى بما لا يليق به حيث وصفه تعالى بالجهل وعدم العلم .

ويرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى كون عقيدة البداء من أهم معتقدات الشيعة الاثنا عشرية التي يؤمنوا بها، فرأيت أنه من الواجب بيان هذا المعتقد ومصدره والدور اليهودي في نشره ، ثم بيان ما يترتب على هذه العقيدة الضالة .

منهج البحث وخطته

سلك الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي حيث إنه أنسب المناهج في مثل هذه البحوث إلى جانب المنهج التاريخي الذي يبين الجذور التاريخية لهذه العقيدة الفاسدة .

وأما خطة البحث فقد جاءت في مقدمة وتمهيد ومباحث أربعة وخاتمة.

أما التمهيد فيتحدث عن تعريف البداء لغة واصطلاحاً وعن نشأته . وأما المبحث الأول فيتحدث عن عقيدة البداء عند اليهود . وأما المبحث الثاني فيتحدث عن عقيدة البداء عند الشيعة سواءً أكانوا قدماء أم معاصرين مع بيان دفاعهم عن البداء، وقولهم أن البداء كالنسخ .

وأما المبحث الثالث فيتحدث عن الفرق بين النسخ والبداء من حيث تعريف النسخ لغة واصطلاحاً، والأدلة المثبتة للنسخ، والحكمة من النسخ، وما يجوز فيه النسخ، ثم الفرق بين النسخ والبداء المتضمن الرد على المزاعم القائلة بأن النسخ كالبداء .

وأما المبحث الرابع فيتحدث عن حكم من اعتقد بالبداء، وأما الخاتمة ففيها أهم نتائج البحث .

تمهيد

أولاً : البداء لغة واصطلاحاً

أ – **البداء لغة :** ورد فـــي لسان العرب : " بدا الشيء بمعنى ظهر . وأبديته أنا بمعنى أظهرته ... وبدا لي بداءٌ أي تغير رأيي على ما كان عليه، ويقال بدا لي من أمرك بداءٌ أي ظهر لي ... البداء استصواب شيء بعد أن لم يعلم ... وقال الفراء : بدا لي بداءً أي ظهر لي رأي آخر... قال الجوهري: وبدا له في الأمر بداءً أي نشأ له فيه رأي على ما كان عليه"(1) .

وفـــي القاموس المحيط : " بدا بُدُوّاً وبداءً وبداءَةً ظَهَرَ، وأبديته وبداوة الشيء أول ما يبدو منه، وبادى الرأي ظاهره، وبدا له في الأمر بدواً وبداءً وبداة، نشأ له فيه رأي، وهو ذو بداوات " (2) .

وورد في مختار الصحاح: "بدا له في الأمر (بَدَاءٌ) بالمد، أي نشأ له فيه رأي"(3)

يتضح من خلال النظر إلى المعنى اللغوي للبداء أنه يعني

1- استصواب شيء بعد العلم به .
2- نشأة رأي جديد لم يكن موجوداً .
3- الظهور بعد الخفاء .

بالمعنى الثاني استعمل القرآن الكريم لفظ البداء في قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾(يوسف:35)، أي نشأ لهم في يوسف – عليه السلام – رأي جديد هو أن يسجن سجناً وقتياً بدليل قوله (حتى حين) " ولعل هذا المعنى الثاني هو الأنسب والأوفق بمذهب القائلين به، لأن عباراتهم جرت هذا المجرى بالاستعمال " (4) .

وبالمعنى الثالث استعمل القرآن الكريم لفظ البداء في عدة آيات منها قوله تعالى : ﴿**وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ**﴾ (الزمر: من الآية47)، وقوله تعالى: ﴿**وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**﴾ (الزمر:48) ، وقوله: ﴿ **وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**﴾ (الجاثـــية:33) .

والبداء بمعانيه السابقة يستلزم سبق الجهل، وحدوث العلم وكلاهما محال على الله تعالى، لأن علمه تعالى أزلي وأبدي حيث قال سبحانه وتعالى : ﴿ **وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾ (الأنعام:59) .

ب – البداء اصطلاحاً

عرف الجرجاني البداء في تعريفاته بقوله : " البداء ظهور الرأي بعد أن لم يكن، والبدائية هم الذين جوزوا البداء على الله " (5) .

وقال صاحب التعاريف : " البداء ظهور الشيء بعد أن لم يكن به " (6) .

يُلاحظ مما سبق أن التعريف الاصطلاحي للبداء يتفق مع التعريف اللغوي .

ثانيًا : نشأة البداء

يعتبر أول من قال بعقيدة البداء اليهــود الذين ما تركوا صفة نقص إلاّ وصفوا الله تعالى بها حيث وصفوه تعالى بالبخــل، فقال تعالى عنهم: ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾(المائدة: من الآية64)، كما جعلوا لله تعالى الولد فقال الله تعالـــى عنهم: ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ**﴾ (التوبة: من الآية30) ، كما طلبوا من موســـى عليـــه الســـلام عبادة العجل بعد نجاتهم من فرعون وقومه، بل عبدوه عند ذهابه عليه السلام لتلقي الألواح حيث قال تعالى عنهم:﴿**وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ**﴾ (البقرة:92)

وبعد هذه الأقوال والأفعال من اليهود ليس غريباً ولا بعيداً أن يقولوا بالبداء ويصفوا الله تعالى بصفات النقص كالجهل وعدم العلم– تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا – وهذا يتضح مما ورد في توراتهم المحرفة بأن الله تعالى ندم على خلق الإنسان، وأنه لم يكــن يعلم فساده(7)، كما أنه وعد موسى بإهلاك قومه ثم ندم بعد ذلك وتراجع عن إهلاكهم (8) .

وأما بالنسبة لغزو هذه الفكرة الضالة (البداء) لبلاد المسلمين بعد انتشار الإسلام فأعتقد أن وراءها اليهود، ويتضح هذا الدور من خلال النظر إلى الأفكار والمعتقدات التي نشرها عبد الله بن سبأ اليهودي (9) بين المسلمين، حيث أظهر إسلامه، وأخذ يتنقل في البلاد الإسلامية فبدأ بالحجاز ثم البصرة فالكوفة والشام ومصر، وهو أول من حرض الناس على كره عثمان – رضي الله عنه – ، وقد صادفت دعوة ابن سبأ في البصرة مرعىً خصيباً حيث أثر في نفوس الناس فوضع مذهب رجعة محمد ﷺ ، ثم مذهب الوصاية بمعنى أنَّ عليًا – رضي الله عنه – وصي محمد ﷺ ، كما روّج بين المسلمين نظرية الحق الإلهي التي أخذها عن الفرس، بمعنى أنّ عليًا هو الخليفة بعد النبي ﷺ ثم النص على إمامته ثم الزعم بأنه لم يمت وإنما رفع إلى السماء ثم أعلن تأليهه(10) فأراد أن يفعل ما فعل شاؤول اليهودي في النصرانية، حيث تنصر وسمى نفسه بولس وحرَّف النصرانية فأدخل فيها تأليه المسيح عليه السلام وقضية التثليث وغيرها من المبادىء والمعتقدات الضالة الفاسدة .

ومن المعلوم أن كل فكرة ضالة تجد لها أتباعاً من شياطين الإنس يروجون لها ومن ذلك فكرة البداء حيث يعتبر المختار الثقفي(11) أول من أظهر القول بالبداء على الله تعالى وأعلن به في عصر الإسلام متبعًا اليهود ومروجًا لأفكار ومعتقدات عبد الله بن سبأ ما ظهر منها وما بطن ، وذلك عندما بعث مصعب بن الزبير جيشاً مجهزاً لغزوه، فأرسل إليه المختار جيشاً بقيادة أحمد بن شميط مؤلفاً من ثلاثة آلاف مقاتل، وقال لهم قد أوحى إليَّ أن الظفر سيكون لكم، ولما انهزم ابن شميط، بعد المعارك التي دارت بينه وبين مصعب بن الزبير، قال له المختار : إن ربي قد وعدني النصر ثم بدا له، وتلا عليه قوله تعالى : ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد:39)، وكان في بعض الأحيان يخبر أصحابه بأمور ينسبها إلى الله يستغل بذلك المغفلين والبسطاء من أتباعه فإذا انكشف لهم خلاف ما أخبر به، قال لهم بدا لربكم، وأما إن وافق قوله جعل ذلك دليلاً على صدق دعواه، وكان لا يفرق بين النسخ والبداء حيث قال إذا جاز النسخ في الأحكام جاز البداء في الأخبار (12) .

راجت مقالة المختار الثقفي بين الشيعة وأصبحت من عقائدهم، وقال بها الإمامية ونسبوها إلى أئمتهم لتأخذ طابع القداسة والثبات حيث ربطوها بمسألة الإمامة، فظهر القول بها أيام جعفر الصادق – وهو الإمام السادس عند الشيعة – فقد نص على ابنه إسماعيل من بعده، وقد سبب موت إسماعيل قبل موت أبيه اضطراباً لدى الشيعة فنسبوا إلى الصادق قوله : بدا لله في إسماعيل، ولم تكن حادثة إسماعيل هي الوحيدة التي عولجت بالبداء، فقد أعد على الهادي الإمام العاشر ابنه محمداً لتولي الإمامة، لكنه توفي –أيضاً– في حياة أبيه فعولج الأمر بالبداء فصارت لابنه الثاني الحسن العسكري، كما عالجوا اختلاف توقيت القائم بالبداء(13) .

وقد انتقلت هذه الفكرة إلى بعض فلاسفة المسلمين(14) الذين صاغوا عبارة البداء بعبارة أن الله تعالى يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات " إن مضمونها أن زيداً مثلاً، لو أطاع الله تعالى أوعصاه، لم يكن الله عز وجل عالماً بما يتجدد من أحواله، لأنه لا يعرف زيداً بعينه، فإنه شخص، وأفعاله حادثة بعد أن لم تكن، وإذا لم يعرف

الشخص، لم يعرف أحواله وأفعاله، بل لا يعرف كفر زيد ولا إسلامه، وإنما يعرف كفر الإنسان وإسلامه مطلقاً، كلياً لا مخصوصاً " (15) .

وهذا القول ظاهر البطلان ويتناقض مع قوله تعالى: ﴿ **يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ**﴾ (غافر:19) وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ**﴾ (النحل:19).

المبحــث الأول

عقيدة البداء عند اليهود

البداء فكرة يهودية من حيث النشأة، هدفها تعطيل صفات الله تعالى وتحريفها، وهي دليل على سوء أدبهم مع الله تعالى، حيث وصفهم له – سبحانه – بما لا يليق به، وبما هو منزه عنه .

لقــد ظهر القول بالبداء في عقيدة اليهود بوضوح في توراتهم المحرفة حيث جاء في سفر التكوين : " رأى الرب أن شر الإنسان قد كثر في الأرض وأن كل تصور أفكار قلبه إنما هو شرير كل يوم . فحزن الرب أنه عمل الإنسان، وتأسف في قلبه، فقال الرب أمحو من وجه الأرض الإنسان الذي خلقته . الإنسان مع البهائم ودبابات وطيور السماء لأني حزنت أني عملتهم" (16) .

فهذا النص يشير بوضوح إلى أن الله تعالى – حسب زعمهم – فعل شيئاً لم يكن يعلم عاقبته ونتيجته، ولو علم في حينه أن ما أراده سيكون خلافه، لما خلق الإنسان، أي خفي عليه ما ظهر فيما بعد، وهذا هو البداء الذي هو الظهور بعد الخفاء، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وهذا الاعتقاد ليس غريباً ولا بعيداً عمن أُشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم، ووصفوا الله تعالى بالصفات التي لا تليق بجلاله سبحانه كوصفه بالبخل حيث قال تعالى عنهم : ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّه مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾ (المائدة: من الآية64) . ووصفـــه بالفقر حيث قال تعالى : ﴿ **لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**﴾ (آل عمران:181) .

وورد في سفر التكوين أيضًا حوار جــرى بيــن الله تعالى وآدم عليـــه الســـلام– حســـب زعمهم – يتبين مـــن خلالـــه وصـــف الله تعالى بالجهل وعدم العلم،

وهذا نصه : " فنادى الرب الإله آدم وقال له أين أنت . فقال سمعت صوتك في الجنة فخشيت لأني عُريان فاختبأت . فقال من أعلمك أنك عُريـــان . هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك أن لا تأكل منها . فقال آدم المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة فأكلت " (17) .

وعند الحديث عن تكوين وخلق المخلوقات تتضح بوضوح عقيدة البداء، حيث تزعم التوراة أن الله تعالى عندما يخلق الأرض والمياه يتضح له حسنها، وكأنه تعالى لم يعلم حسنها من قبل حيث ورد في سفر التكوين : " ودعا الله اليابسة أرضًا . ومُجتمع المياه دعاه بحارًا، ورأى الله ذلك أنه حسن " (18) .

وكذلك عند نبات الأعشاب من الأرض : " فأخرجت الأرض عشبًا وبقلاً يبزر بزرًا كجنسه وشجرًا يعمل ثمرًا بزره فيه كجنسه . ورأى الله ذلك أنه حسن " (19) .

وعند خلق الليل والنهار : " ولتحكم على النهار والليل ولتفصل بين النور والظلمة. ورأى ذلك أنه حسن " (20) .

وعند خلق الكائنات الحية جميعاً عقب على ذلك بالقول : " ورأى الله كل ما عمله فإذا هو حسن جدًا " (21) .

ومما سبق يتبين أن توراتهم المحرفة تقول بأن الله تعالى لم يكن يعلم جمال هذه الكائنات وحسنها إلاّ بعد أن خلقها وهذا هو عين البداء الذي هو العلم بعد الجهل .

وفي حوار جرى بين الله تعالى وموسى عليه السلام – حسب زعمهم – تتبين فيه حقيقة عقيدة البداء عند اليهود حيث ورد في سفر الخروج ما نصه : " وقال الرب لموسى رأيت هذا الشعب، وإذا هو شعب صلب الرقبة . فالآن اتركني ليحمى غضبي عليهم وأفنيهم . فأصيرك شعبًا عظيمًا . فتضرع موسى أمام الرب إلهه . وقال : لماذا يا رب يحمى غضبك على شعبك الذي أخرجته من أرض مصر ... ارجع عن حمو غضبك واندم على الشر بشعبك ... فندم الرب على الشر الذي قال إنه يفعله بشعبه " (22) .

يدل هذا النص بوضوح على جرأة اليهود على الله تعالى حيث إن كل كلمة فيه تشهد على كذبهم على الله تعالى وتجنيهم على موسى عليه السلام، مما دفع علماء المسلمين للرد على مفترياتهم، وبيان بطلان معتقداتهم التي أوحاها لهم شياطين الإنس

والجن، حيث قال الإمام ابن حزم : " وفي توراتهم البداء الذي هو أشد من النسخ، وذلك أن فيها أن الله تعالى قال لموسى عليه السلام سأهلك هذه الأمة، وأقدمك على أمة عظيمة، فلم يزل موسى يرغب إلى الله تعالى في أن لا يفعل ذلك حتى أجابه وأمسك عنهم، وهذا هو البداء بعينه والكذب المنفيان عن الله تعالى، لأنه ذكر أن الله تعالى سيهلكهم ويقدمه على غيرهم ثم لم يفعل، فهذا هو الكذب بعينه تعالى الله عنه " (23) .

ورغم هذا الاعتقاد الواضح من اليهود في حق الله تعالى ووصف الذات الإلهية بالبخل والجهل وقولهم بالبداء، إلاّ أنهم حين أرادوا الطعن في الإسلام، استخدموا فكرة البداء لإنكار رسالة محمد ﷺ والطعن بالقرآن الكريم، مدعين أن الناسخ والمنسوخ دليل على أن القرآن ليس من عند الله تعالى؛ لأن النسخ – حسب زعمهم – يستلزم البداء وسبق الجهل، وهذا ناتج عن حقدهم على الإسلام الذي جاء ناسخاً للشرائع السابقة ومهيمناً عليها، يقول الإمام القرطبي : " وجعلت اليهود النسخ والبداء شيئاً واحداً، ولذلك لم يجوزوه فضلوا " (24) .

وهـــذا الاعتقـــاد معلوم فســـاده؛ لأن الناسخ والمنسوخ معلوم لله تعالى من قبل، فلم يتجدد علمه بهما، وهو سبحانه ينقل العبـــاد مـــن حكم إلى حكـــم لمصلحـــة معلومـــة لـــه من قبل بمقتضى حكمته وتصرفه المطلق في ملكه: ﴿**لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾ (الأنبياء:23).

المبحـــث الثاني

عقيدة البداء عند الشيعة

أولاً : عقيدة البداء عند الشيعة القدماء

لقـــد أجاز الشيعـــة على الله تعالى البداء، أي يظهر له أمر بعدما كان خافياً عليه – تعالى الله عن قولهم – وقد أكد هذا القول الإمام الرازي بقوله: " قالت الرافضة : البداء جائز على الله تعالى، وهو أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده"(25) .

وقد ذكر الإمام الأشعري اتفاق عامة الشيعة على القول بالبداء فقال : " وعامة الروافض يصفون معبودهم بالبداء ويزعمون أنه تبدو له البداوات " (26) .

وأكد قول الإمام الأشعري شيخ الشيعة محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد والمتوفى سنة 381هـ ، حيث ذكر اتفاق الإمامية على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى فقال : " واتفقت الإمامية على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى، وإن كان ذلك من جهة السمع دون القياس " (27) .

ولكـن الإمـام الأشعري بيّن اختلاف الشيعة حول قضية البداء وافتراقهم إلى **ثلاث فرق**

الأولى : يقولون إن الله تبدو له البداوات، وإنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يحدثه، لما يحدث له من البداء، وأنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها، فإنما ذلك لأنه بدا له فيها، وإن ما علم أنه يكون ولم يطلع عليه أحد من خلقه فجائز عليه البداء فيه، وما اطّلع عليه عباده فلا يجوز عليه البداء فيه .

الثانية : يزعمون أنه جائز على الله البداء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون، وجوزوا ذلك فيما أطلع عليه عباده، وأنه لا يكون، كما جوزوه فيما لم يطلع عليه عباده .

الثالثة : يقولون إنه لا يجوز على الله عز وجل البداء وينفون ذلك عنه تعالى(28) .

واعتمد الشيعة في إثبات عقيدة البداء على أقوال أئمتهم الذين يعتقدون فيهم العصمة حيث يقول محمد المظفر– وهوأحد الشيعة الإمامية:– " ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة حتى الموت "(29) ، بل إن آية الله الخميني اعتبر أن الأئمة لا يقع منهم السهو أوالغفلة فقال : " إن الأئمة الذين لا نتصور فيهم السهو أوالغفلة، ونعتقد فيهم الإحاطة بكل ما فيه مصلحة المسلمين "(30) .

ولذلك كانت النتيجة وجوب أخذ أقوالهم والتسليم بها؛ لأنهم هم أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، فأمرهم أمر الله، ونهيهم نهيه، لا يجوز الرد عليهم أو مراجعتهم؛ لأن الراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى(31) .

ومن أقوال أئمتهم التي اعتمدوا عليها

1– روى الكليني في الكافي عن محمد الباقر : " ما عبد الله بشيء مثل البداء " (32).

2– وروى الكليني عن جعفر الصادق : " ما عظم الله بمثل البداء " (33) .

3- كما روى عن جعفر الصادق : " لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه " (34) .

4- وعن جعفر الصادق أيضاً : " ما تنبأ نبي قط حتى يقر لله بخمس خصال : بالبداء والمشيئة والسجود، والعبودية والطاعة " (35) .

5- وروى الكليني عن الرضا قوله : " ما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء " (36) .

6- وروى الكليني عـــن إمامهم العاشر علي بن محمد المكنى بأبي الحسن أنه لما مات ابنه الأكبـــر محمد المكنـــى بأبي جعفر، وبقي له ابنه الأصغر المكنى بأبي محمد قال : كما روى أبو هاشم الجعفري : كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعدما مضى ابنه جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول : كأنهما أعنـــي أبـــا جعفـــر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل بن جعفر بن محمد عليهـــم السلام، وأن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجي بعد أبي جعفر عليه السلام، فأقبـــل عليَّ أبو الحسن قبل أن أنطق فقال : نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفـــر عليه السلام ما لم يكن يعرف له . كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف بـــه عن حاله، وهو كما حدثتك نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمد ابني المخلف من بعدي" (37) .

7- كما ورد عن جعفر أنه كان يقول بإمامة ابنه إسماعيل بعده، ثم مات إسماعيل في حياته فقال : " ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني " (38) .

8- روى الكليني عن جعفر الصادق أنه قال : " مر يهودي بالنبي ﷺ فقال : السام عليك . فقال رسول الله ﷺ : عليك – فقال أصحابه إنما سلم عليك بالموت . قال الموت عليك . قال النبي ﷺ : كذلك رددت. ثم قال النبي – ﷺ – إن هذا اليهودي يعضه أسود في قفاه فيقتله . قـــال : فذهـــب اليهودي فاحتطب حطباً كثيراً فاحتمله . ثم لم يلبث أن انصرف . فقال له رسول الله ﷺ : ضعه موضع الحطب، فإذا أسود في جرف الحطب عاض على عوده . فقـــال يا يهودي ماعملت اليوم ؟ قال : ما عملت عملاً إلاّ حطبي هذا احتملته فجئت به وكـــان معـــي كعكتان فأكلت واحدة وتصدقت بواحدة على مسكين، فقال رسول الله ﷺ : بها دفع الله عنه . وقال : إن الصدقة تدفع ميتة السوء عن الإنسان " (39) .

هـذه الروايات تشير بوضوح إلى عقيدة البداء منسوبة إلى أئمة الشيعة مكتوبـة فـي أصح الكتب عندهم وهو كتاب الكافي للكليني، وأما تعاليم الأئمة عندهم فهـي كتعاليم القرآن الكريم واجبة الاتباع في كل عصر ومصر حتى بعـد وفاتهـم حيث يقول الخميني : " إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن لا تخص جيلاً خاصاً وإنما هي تعاليم للجميع في كل عصر ومصر وإلى يوم القيامة يجب تنفيذها واتباعها "(40) . ويقول أيضاً : " إن جميع الأوامر الصادرة عن الأئمة في حياتهم نافذة المفعول، وواجبة الاتباع حتى بعد وفاتهم " (41) .

لم يكتف الشيعة بأقوال أئمتهم التي نسبوها إليهم زوراً وبهتاناً، بل توجهوا إلى القرآن الكريم والسنة المطهرة متأولين الآيات لتحقق أهدافهم، ومستدلين بها لتقوية معتقداتهم وأفكارهم، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد:39) ، وتعتبر هذه الآية من أقوى الأدلة التي يعتمدوا عليها . وقوله تعالى: ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ (الروم: من الآية4) ، وقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ (الرحمن:29) .

كما استدلوا بقصة ابراهيم عليه السلام وإعفاء الله له من أمره السابق بذبح ابنه، قال تعالى : ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ* إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلاءُ الْمُبِينُ* وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ**﴾ (الصافات:104-107)(42) .

وقد حاول أبو القاسم الخوئي في كتابه البيان في تفسير القرآن- ويعتبر كتابه المرجع الأعلى للطائفة الشيعية - (43) أن يثبت عقيدة البداء من القرآن والسنة ويوجه الاتهام إلى أهل السنة بقولهم به، وهذا ما ذكره كاملاً : " وقد أُطلق بهذا المعنى في بعض الروايات من طرق أهل السنة . روى البخاري بإسناده عن أبـي عمرة، أن أبا هريرة حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "إن ثلاثة من بني إسرائيل أبرص وأعمى وأقرع، بدا لله عز وجل أن يبتليهم فبعث إليهم ملكاً فأتى الأبرص..."(44) وقد وقع نظير ذلك فـي كثير من الاستعمالات القرآنية، كقوله تعالى:﴿**الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً**﴾ (الأنفال: من الآية66). وقوله تعالى:﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً**﴾(الكهف:من الآية12)

وقوله تعالى: ﴿ **لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**﴾(الكهف:من الآية7) . وما أكثر الروايات من طرق أهل السنة في أن الصدقة والدعاء يغيران القضاء " (45) .

مناقشة أدلتهم ونقضها

1- إن الروايات والأقوال المنسوبة إلى الأئمة الأطهار سواءٌ أكان عليٌ كان رضي الله عنه أم أهل بيته مثل جعفر الصادق، ما هي إلاّ أكاذيب ومفتريات حاكها الكذاب المختار الثقفي الذي ادعى لنفسه العصمة وعلم الغيب، ولكن عندما يخشى علىنفسه من انتقام الناس ينسب أقواله إلى آل بيت رسول الله ﷺ وهم منه براء، وقد وضح هذه الحقيقة الإمام الآمدي بقوله : " وما نقلوه عن علي وعن أهل بيته، فمن الأحاديث التي انتحلها الكذاب الثقفي على أهل البيت، فإنه كان يدعي العصمة لنفسه ويخبر بأشياء، فإذا أظهر كذبه فيها قال : إن الله وعدني بذلك غير أنه بدا له فيه، وأسند ذلك إلى أهل البيت مبالغة في ترويج أكاذيبه "(46) .

2- ومما يؤكد كذبهم وافتراءهم على الأئمة هو التناقض الواضح في الأقوال المنسوبة إليهم، ومن ذلك ما نسب إلى جعفر الصادق : " من زعم أن الله عز وجل يبدو له من شيء لم يعلمه أمس فأبرؤوا منه "(47) . وقوله : " إن الله علم لا جهل فيه، وحياة لا موت فيه، ونور لا ظلمة فيه "(48) .

فهذه الأقوال تتنافى مع القول بالبداء الذي يثبت الجهل لله سبحانه وتعالى .

وهذه رواية منسوبة إلى الإمام جعفر الصادق يظهر التناقض فيها حيث يثبت مرة القدر ومرة ينفيه حيث روى الكليني في الكافي عن مالك الجهني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى : ﴿ **أَوَلا يَذْكُرُ الإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً**﴾ (مريم:67) ، قال : فقال، لا مقدراً ولا مكوناً، قال : وسألته عن قوله : ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً**﴾ (الإنسان:1) ، فقال : كان مقدراً غير مذكورٍ " (49) .

3- أما الرواية التي ذكروها في قصة اليهودي الذي يعضه أسود، فلم أقف على هذه القصة عند رواة الحديث وإنما الرواية الواردة ما رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه

أن النبي ﷺ قال : " إن الصدقة تطفىء غضب الرب، وتدفع ميتة السوء " وبين الترمذي ضعف إسنادها وكذلك حكم السيوطي عليها بالضعف(50) .

4- وأما استدلالهم بإعفاء ابراهيم عليه السلام من ذبح ابنه عليه السلام، فهو دليل على إثبات النسخ حيث إن الله كلف ابراهيم عليه السلام بتكليفٍ، ثم نسخه عنه قبل تنفيذه، وهذا كنسخ أي حكم من الأحكام، أو أمر من الأوامر التي أمر الله بها ثم نسخها. يقول الإمام الرازي : " إنه سبحانه وتعالى أمره بالذبح، ثم إنه تعالى نسخ هذا التكليف قبل حضور وقته ... واحتج أصحابنا على أنه يجوز نسخ الأمر قبل مجيء مدة الامتثال بأن الله تعالى أمر ابراهيم عليه السلام بذبح ولده ثم إنه تعالى نسخه عنه قبل إقدامه عليه"(51). إن هذا من باب ما يأمر الله به ولا يريد وقوعه ولذلك حصل الفداء الذي يقوم مقام ذبح الذبيح كما حصل في فداء والد رسول الله ﷺ بمئة ناقة . يقول الامام الرازي : " إن الله قد يأمر بما لا يريد وقوعه والدليل عليه أنه أمر بالذبح وما أراد وقوعه ... وأما أنه ما أراد وقوعه فلأن عندنا أن كل ما أراد الله وقوعه فإنه يقع، وحيث لم يقع هذا الذبح علمنا أنه تعالى ما أراد وقوعه " (52) .

5- ويُرد على استدلالهم بقصة الثلاثة من بني اسرائيل الأبرص والأعمى والأقرع بقول الإمام ابن حجر العسقلاني في تعليقه على الحديث : " (بدا لله) بتخفيف الدال المهملة بغير همزة، أي سبق في علم الله فأراد إظهاره، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافياً؛ لأن ذلك محال في حق الله تعالى، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ عن همام بهذا الإسناد بلفظ (أراد الله أن يبتليهم) فلعل التغيير فيه من الرواة، مع أن في الرواية – أيضاً – نظر؛ لأنه لم يزل مريداً . والمعنى أظهر الله ذلك فيهم، قيل معنى أراد: قضى . وقال صاحب (المطالع) ضبطناه على متقني شيوخنا بالهمز، أي ابتدأ الله أن يبتليهم ... وأولى ما يحمل عليه أن المراد قضى الله أن يبتليهم "(53) .

6- وأما الآيات التي استدلوا بها وحاولوا تأويلها لتتفق مع معتقدهم فاستدلالهم بها باطل وهذا يتضح من خلال بيان وتفسير الآيات القرآنية :

أ – أما قوله تعالى : ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد:39) هذه الآية من أقوى الأدلة التي تعتمد عليها الشيعة في إثباتهم لعقيدة البداء حيث يقول الإمام

الرازي : قالت الرافضة البداء جائز على الله تعالى، وهو أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسكوا فيه بقوله : ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِت**﴾(54) .

إن كلامهـــم هـــذا واضـــح البطلان " لأن علم الله من لوازم ذاته المخصوصة، وما كان كذلك كان دخول التغير والتبدل فيـــه محالاً "(55) . فالله تعالى يغير ما شاء من شرائعه وخلقه على وفق علمه وإرادته وحكمته، وعلمـــه سبحانه لا يتغير ولا يتبدل، ولكن التغير والتبدل يكون في المعلوم لا في العلم بدليل قولـــه ﴿ **وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ أي عنده المرجع الثابت الذي لا محو فيه ولا إثبات، وإنما يقع المحو والإثبات علـــى وفقه، فيمحو سبحانه شريعة ويثبت مكانها أخرى، ويمحو حكماً ويثبت آخر، ويمحو مرضاً ويثبـــت صحة، ويمحو فقراً ويثبت غنى، ويمحو حياة ويثبت موتاً، وهكذا تتحقق إرادة الله في خلقـــه، وهو الحق وحده لا يتغيـــر ولا يتبدل ولا يتطرق إلى علمه محو ولا إثبات حيث إن النســـخ تبديل في المعلوم لا في العلم وتغيير في المخلوق لا في الخالق، وكشف لنا وبيان عن بعض ما سبق به علم الله القديم المحيط بكل شيء "(56).

ويرد الإمام الغزالي على استدلالهم بقوله : " إنه يمحو الحكم المنسوخ ويثبت الناســـخ، أو يمحـــو السيئات بالتوبة كما قال تعالى : ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾ (هود: من الآية114)، ويمحو الحسنات بالكفر "(57) .

ويقـــول الإمـــام ابـــن تيميـــة : " والله سبحانـــه عالم بما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، فهو يعلم ما كتبه ... والملائكـــة لا علـــم لهم إلاّ ما علمهم الله، والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها ، فلهذا قال العلماء إن المحو والإثبات فـــي صحف الملائكـــة، وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالماً به ، فلا محـــو فيـــه ولا إثبات "(58) .

وهكذا يتضح بطلان أهم وأقوى دليل قرآني تستدل به الشيعة على عقيدة البداء .

ب – وأما قوله تعالى : ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ (الروم: من الآية4) .

إن هـــذه الآية تدل بوضوح على قدرة الله تعالى، وأن الأمور جميعها مرجعها إلـــى الله تعالى: " فهو المنفرد بالقدرة وإنفاذ الأحكام ... فكل ذلك بأمر الله سبحانه وقضائه " (59) . فالأمر له سبحانه من قبل ومن بعد لا مقيد لمشيئته . والعقيدة الإسلامية

واضحة ومنطقية في هذا المجال . فهي ترد الأمر كله إلى الله تعالى، ولكنها لا تعفي البشر من الأخذ بالأسباب الطبيعية التي من شأنها أن تظهر النتائج إلى عالم الشهادة والواقع، إما بتحققها أو عدمه، مرد ذلك في النهاية إلى تدبير الله تعالى(60) .

ج – وأما قولــه تعالى: ﴿ **يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ (الرحمن:29) .هذه الآية تثبت حاجة كل المخلوقات التي في السموات وفي الأرض لله سبحانه وتعالى حيــث يسألونه جميعاً؛ لأنهم محتاجون إليه لا يستغني عنه أحد منهم، ومن " شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق ويفقر، ويعز ويذل، ويمرض ويشفي، ويعطي ويمنع، ويغفر ويعاقب إلى غير ذلك مما لا يحصى "(61) .

وقــد روى الطبــري عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسيره لهذه الآية : " يسأله عباده إياه الرزق والموت والحيــاة كل يــوم هــو فــي ذلك "(62) كما ورد عن أبي الدرداء رضي الله عنه القول: " من شأنه أن يغفر ذنباً ويفــرج كربــاً ويرفــع قومًا ويضع آخرين "(63).

هذا هو تفسير الآية، فالمخلوقات تسأل خالقها، وهو سبحانه يبدل حالهم من حال إلى حال، مع علمه بجميع الأحوال .

د– وأما قوله تعالى:﴿ **الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً**﴾ (الأنفال: من الآية66).

هذا دليل على رحمة الله بعباده وتخفيفه عليهم وتكليفهم حسب طاقتهم حيث قال سبحانه : ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاّ وُسْعَهَا**﴾ (البقرة: من الآية286)، وقد نهى الله سبحانه المؤمنين من أول الأمر أن يفر الواحد من العشرة، والعشرة من المائة، والمائة من الألف ثم بعد ذلك خفف عنهم فصار لا يجوز فرار المسلمين من مثليهم من الكفار، حيث اقتضت رحمته وحكمته التخفيف، وهذا لا يدل على ما زعمه معتقدوا البداء .

هــ– وأما قوله تعالى: ﴿ **لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً** ﴾ (الكهف: من الآية12).

وهــذا الدليل لا يشير إلى مراد مثبتي البداء لأن الله سبحانــه يعلــم " ما كان وما يكون وما لم يكن لو كــان كيف يكون"(64) فقد علم سبحانــه فــي الأزل جميــع مــا هو خالــق، وجميــع أحوال خلقه، حتى عــدد أنفاسهــم وحركاتهــم وسكناتهــم

وأين تقع ومتى تقـــع وكيف تقـــع، لا تخفـــى عليه خافية فـــي الأرض ولا فـــي السمـــاء ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ**﴾ (آل عمران:5) ، ولذلك يوضح الإمام الرازي المراد بالآية أنه : " لا يلزم إثبات العلم المتجدد لله بل المقصود أنا بعثناهم ليحصل هـــذا العلـــم لبعض الخلق "(65) ويتبعه في ذلك الإمام الشوكاني بقوله: (لنعلم) أي ليظهر معلومنا ... أن المراد به ظهور معلوم الله سبحانه وتعالى لعباده"(66).

و – وأما قوله تعالى : ﴿ **لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ (الكهف: من الآية7) .

وهذا استدلال في غير موضعه؛ لأن الله تعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور يعلم الجزئيات كما يعلم الكليات، لا فرق عنده سبحانه، وقد استخدم القائلون بالبداء هذا الدليل القرآني، وأولوه ليثبتوا أن الله تعالى لا يعلم الأشياء إلاّ بعد وقوعها وهذا القول ظاهر البطلان نفاه جمهور علماء الإسلام، حيث قال الإمام الرازي : " وأما جمهور علمـــاء الإســـلام فقـــد استبعدوا هذا القول وقالوا إنه تعالى من الأزل إلى الأبد عالم بجميع الجزئيات، فالابتـــلاء والامتحان محالان عليه وأينما وردت هذه الألفاظ فالمراد أنه تعالى يعاملهم معاملـــة لو صدرت تلك المعاملة عن غيره لكان ذلك على سبيل الابتلاء والامتحان " (67) .

وقال الإمام الشوكاني : " والمراد بالابتلاء أنه سبحانه يعاملهم معاملة لو كانت تلك المعاملة من غيره لكانت من قبيل الابتلاء والامتحان "(68) .

7 – وأمـــا استدلالهم على البداء بالدعاء فَيرُد عليهم بأن الدعاء عمل أمرنا الله تعالى به لا على أنه يرد قدراً ولا أنه يكون من أجله ما لا يكون، ولكن الله عز وجل جعل في سابق علمه الدعاء الذي سبق في علمه قبوله يدعو به الإنسان فيكون سبباً لما سبق في علمه كونه، كما جعل في سابق علمه الغذاء بالطعام والشراب سبباً لبلوغ الأجل الذي سبق في علمه البلوغ إليه وكذلك سائر الأعمال، وقد قال تعالى أنه يعلم آجال العبـــاد بقولـــه : ﴿ **فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ** ﴾ (الأعراف: من الآية34)، ومع ذلك جعل تعالى الأكل والشرب سبباً في استيفاء ذلك المقدار، وكل ذلك سابق في علمه والدعاء هكذا، وكذلك التداوي على سبيل الطب(69) .

وبذلك يتبين بطلان أدلة القائلين بالبداء الذي يصف الله تعالى بالجهل وعدم العلم – تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً – بل إن الآيات القرآنية واضحة وصريحة في إثبات بطلان مزاعمهم وتأويلاتهم، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ** ﴾ (الأنعام:59) ، وقوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ * عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ * سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ** ﴾ **(الرعد:8-10)** ، وقولـــه تعالى : ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ (الحديد:4) .

ثانياً : عقيدة البداء عند الشيعة المعاصرين

تبين مما سبق موقف قدماء الشيعة من البداء وتعظيم شأنه، وكذلك سار الشيعة المعاصرون على النحو نفسه في حديثهم عن البداء باعتباره عقيدة من عقائدهم، ولا يوجد من لديه الشجاعة منهم للقول الصريح في هذه القضية التي جعلوها من معتقداتهم بما تحمله من معنى لا يليق بالله تعالى، ولكن حاول بعضهم تبرير هذا المعتقد وتأويله أو الزعم بأنه كالنسخ، وذلك صيانة لمذهبهم عن النقد الذي وجهه لهم أهل السنة والجماعة، وحفاظاً على اعتقادهم في أئمتهم الذين يعتقدون فيهم العصمة وعلم الغيب، فكان القول بالبداء هو المخرج، إذا تحدث الأئمة بشيء وكذبهم الواقع .

1- دفاعهم عن البداء

حاول المعاصرون من الشيعة أن يدافعوا عن عقيدة البداء بكل ما عندهم من خداع؛ وذلك لتزيين عقيدتهم عند أتباعهم، بعد أن بين علماء الإسلام بطلان هذه العقيدة وضلال وكفر معتقدها، ولعل هؤلاء فهموا خطورة القول بالبداء الذي ينسب الجهل إلى الله تعالى فتراجعوا عنه أو لعلهم قالوا بذلك تقية .

وممن انتهج طريق الدفاع عن عقيدة البداء السيد أبوالقاسم الخوئي الذي يعتبر المرجع الأعلى للطائفة الشيعية حيث قال : " والالتزام بجواز البداء فيه لا يستلزم نسبة الجهل إلى الله سبحانه، وليس في هذا الالتزام ما ينافي عظمته وجلاله، فالقول بالبداء هو الاعتراف الصريح بأن العالم تحت سلطان الله، وقدرته في حدوثه وبقائه "(70) .

كما أن من الشيعة المعاصرين الذي دافعوا عن عقيدة البداء عند الشيعة الإمامية محمد رضا المظفــر – عميــد كلية النجف الأشرف في العراق سنة 1373هــ حيث كتب عــن عقائــد الشيعة الإماميــة، وعنــد حديثه عن البداء بيّن حقيقتــه فـــي الإنســـان بقوله : " البداء في الانسان أن يبدو له رأي في الشيء لم يكن له ذلك الرأي سابقاً، بأن يتبدل عزمه في العمل الذي كان يريد أن يصنعه، إذ يحدث عنده ما يغير رأيه وعلمه به، فيبدو له تركه بعد أن كان يريد فعله، وذلك عن جهل بالمصالح وندامة على ما سبق منه "(71) .

وينكر محمد المظفر نسبة البداء بهذا المعنى إلى الله تعالى لأنه يعني الجهل، وينكر قول الإمامية به، مستدلاً على ذلك بأقوال للإمام الصادق بقوله : " والبداء بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى لأنه من الجهل والنقص، وذلك محال على الله تعالى ولا تقول به الإمامية . قال الصادق عليه السلام : (من زعم أن الله تعالى بدا له في شيء بداء ندامة فهوعندنا كافر بالله العظيم) . وقال أيضاً : (من زعم أن الله بدا في شيء ولم يعلمه أمس فأبرأ منه)(72) .

ولكن يصطدم محمد المظفر بأقوال لأئمتهم المعصومين – حسب زعمهم – التي تشير بوضوح إلى البداء، فيحاول الجمع بين أقوالهم مدافعاً عن قول الإمامية، نافياً عنهم القول بالبداء الذي يحرجهم أمام خصومهم فيقول: " غيــر أنـــه وردت عن أئمتنا الأطهار – عليهم السلام – روايات توهم القول بصحة البداء بالمعنى المتقدم، كما ورد عن الصادق : " ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني " ولذلك نسب بعض المؤلفين في الفرق الإسلامية إلى الطائفة الإمامية القول بالبداء طعناً في المذهب وطريق آل البيت، وجعلوا ذلك من جملة التشنيعات على الشيعة "(73) .

وقد تبين في السابق أن هذا التناقض الواضح في الأقوال المنسوبة لأئمة من آل البيت ليدل بوضوح على أنها مدسوسة مكذوبة عليهم .

وحاول محمد المظفر أن يقرب بين الأقوال المنسوبة للصادق المثبتة للبداء والنافية له بقول : " والصحيح في ذلك أن نقول كما قال الله تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿ **يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد:39) ، ومعنى ذلك أنه تعالى قد يظهر شيئاً على لسان نبيه أو وليه أو في ظاهر الحال لمصلحة تقتضي ذلك الإظهار، ثم يمحوه، فيكون غير ما قد ظهر أولاً، مع سبق علمه تعالى بذلك، كما في قصة إسماعيل لمّا رأى أبوه إبراهيم أنه يذبحه، فيكون معنى قول الإمام عليه السلام أنه ما ظهر لله سبحانه أمر في شيء كما ظهر له في إسماعيل ولده إذ اخترمه قبله ليعلم الناس أنه ليس بإمام، وقد كان ظاهر الحال أنه الإمام بعده لأنه أكبر ولده " (74) .

وممن دافــع عــن عقيدة البداء علي فضل الله الحسيني – وهو من الاثنا عشرية – مبيناً أن البداء الذي يعني تغيير الرأي وتبديله بحسب المصلحة، وظهور الشيء له بعد خفائه لا يكون إلاّ للإنسان، وأن الله منزه عن ذلك فيقول : " فعقيدتنا به أن البداء يكون في الإنسان، لأنه يبدو له رأي ثم يبدو له تغييره، فيعدل عن الأول لأنه يرى المصلحة بالعدول عنه، وهذا محال على الله لأنه جل جلاله عالم بحال الشيء رأساً، ولو رأى تغييــره أو المصلحــة فــي تغييــره يكــون من النقص في علمه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً " (75) .

وبعد أن يذكر أقوال أئمتهم حول البداء يحاول إنكار البداء الذي بمعنى الجهل فيقول : " ولا يلزم محذور نسبة الجهل لله تعالى، إنما يلزم ذلك إذا كان البداء بمعنى إظهار الشيء له جل جلاله بعدما كان مخفياً عنه وهذا محال، ويلزم منه النقص في علمه تعالى ... وخلاصة القول إن البداء بمعنى ظهور الشيء بعد خفائه محال. وأما البداء بمعنى أنه أبان لخلقه ما كان مخفياً عنهم لا محظور فيه وهو المطلوب والصحيح من معنى البداء"(76).

وهذه العبارة الأخيرة التي تقول ببيان ما كان مخفيا على الخلق تتفق مع قول أهل السنة ولكن لا يجوز أن نسميه بداءً وننسبه إلى الله تعالى .

ويؤكد هاشم معروف الحسيني – وهو من الشيعة الإمامية – إنكاره للبداء الذي يعني الجهل بل يزعم أنه لم يقل به أحد من الشيعة فيقول : " أما البداء بمعنى تغير إرادته وتبدل عزمه الناشئين عن تجدد علمه، فلم يقل به أحد من الشيعة ويرونه ضلالاً وفساداً على العقيدة "(77) .

ثم يقرر هاشم الحسيني البداء الذي تؤمن به الشيعة والذي لا يلزم منه أي محذور بالنسبة لله تعالى فيقول : " وهذا النحو من البداء المصطلح عليه عندهم، لا يلزم منه تبدل الإرادة، ولا تجدد في معلوماته تعالى، والنصوص التي وردت عن الأئمة حول البداء ليس فيها ما يمنع من إرادة هذا المعنى منه "(78) .

ومن الشيعة المعاصرين القائلين بالبداء الشيخ جعفر السبحاني بل كتب كتاباً سماه (البداء في ضوء الكتاب والسنة) حاول من خلاله أن يثبت عقيدة البداء، ويرد على المعترضين ويبرر أقوال أئمتهم .

وقد اعتبر السبحاني مسألة البداء لها المكانة الأولى عند الشيعـــة الإماميـــة فقـــال : " تحتل مسألة (البداء) في عقائد الشيعة الإمامية المكانة الأولى "(79) ،

ثم بيّن اعتراض أهل السنة على هذه المسألة بقوله : " فبقدر ما تحظى هذه المسألة من الاهتمام والعناية لدى علماء الشيعة الإمامية – كما عرفت – تلقى نقداً لاذعاً وهجوماً عنيفاً من جانب بعض علماء السنة، بحيث لا يمر بها أحد منهم إلاّ ويهاجمها بشدة وقسوة "(80) .

وبعد عرضه لأقوال أئمة الشيعة حول البداء يعقب بقوله: " أفهل يصح أن ينسب إلى عاقل– فضلاً عن إمام الأئمة وصادقها، وباقر علومها ومظهرها، بأن الله تعالى لم يُعْبَدْ ولم يعظم إلاّ بالقول بظهور الحقائق له بعد الخفاء، والعلم بعد الجهل ... كل ذلك يؤيد أن المراد من البداء، في كلمات هؤلاء، أمر آخر سوى ما يفهمه المعترضون في عصر الأئمة وما بعدهم، سواء كان استعمال لفظ البداء فيه حقيقة، أم كان من باب المجاز والمشاكلة،أوغير ذلك من الوجوه المصحوبة لاستعمال تلك الكلمة في حقه سبحانه "(81).

وبعد دفاع السبحاني عن أقوال أئمة الشيعة حاول الفرار من حقيقة البداء الذي تؤمن به الشيعة الإمامية على اعتبار أنه مجاز لا حقيقة فيه وأن أهل السنة يقولون به

ولكن لا يسمونه بداءً فيقول : " هذا الذي تقول به الشيعة وتسميه بداءً، وغير الشيعة يقولون به، ولكنهم لا يسمونه بداءً ، فالنزاع في الحقيقة إنما هو في تسميته بهذا الاسم وعدم تسميته به، ولو عرف غير الشيعة أن الشيعة إنما تطلق عليه هذا الاسم مجازاً لا حقيقة، لتبين حينئذ لهم أن لا نزاع بيننا وبينهم حتى في اللفظ؛ لأن باب المجاز واسع عند العرب للغاية "(82) .

يقرر الشيخ السبحاني أن إطلاق لفظ البداء مجازاً لا حقيقة له وكأنه غير مقتنع بهذه العقيدة الضالة ، ولكنه لا يقوى على إنكارها؛ لأنه بذلك يخالف الأقوال المنسوبة للأئمة، ومخالفتهم مرفوضة، لأن طاعتهم واجبة حيث يقول محمد رضا المظفر : " ونعتقد أن الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ... بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه ، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليهم وليه ، وعدوهم عدوه ، ولا يجوز الرد عليهم، والراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى . فيجب التسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم " (83) .

ولذلك كان لزاماً على السبحاني ومن وافقه من الشيعة المعاصرين أن يدفعوا باتجاه إثبات البداء الذي نسبوه إلى الأئمة، وفي المقابل محاولة إقناع من يخالفهم بأن المقصود بالبداء هو النسخ ولكن أُطلق ذلك مجازاً، وكان الأولى بهم أن يقولوا ذلك صراحة، أي يصرحوا بمعتقدهم دون استخدام هذا الأسلوب، أواعتماد عقيدة التقية التي يعتبرونها دينهم ودين آبائهم . حيث نسبوا إلى جعفر الصادق القول : " التقية ديني ودين آبائي " و " من لا تقية له لا دين له " (84) .

وحاول السبحاني أن يبرر قول الأئمة بالبداء وإصرارهم عليه، وأن ذلك يرجع إلى رد مزاعم اليهود القائلين باستحالة تعليق المشيئة بغير ما جرى عليه القلم، ورد مزاعم القدرية حيث يقول : " وبذلك يظهر أن البداء من المعارف العليا التي أرشدنا الله إليها عن طريق كتابه وسنة نبيه، وكلمات الأئمة وأن المراد من الإصرار عليه هو رد مزاعم الطائفتين التاليتين :

الأولى : اليهود خذلهم الله حيث ذهبوا إلى أن الله سبحانه قد فرغ من الأمر والإيجاد ...

الثانية : القدرية القائلون بسلطان القدر على مشيئة الله سبحانه وتعالى ..." (85).

ولذلك يدعو إلى الاعتقاد بالبداء؛ لأنه بذلك يخالف اليهود فيقول : " البداء الذي يعتقده الإمامية هو بالمعنى الذي لا بُدّ أن يعتقده كل من كان مسلماً في مقابل اليهود القائلين بأن الله قد فرغ من الأمر وأنه لا يبدو منه شيء " (86) .

وكأن السبحاني يقرر أن أقوال أئمة الشيعة حول البداء كانت رداً على معتقدات اليهود والقدريـة، وهذا يؤكد بطلان هـذه المعتقدات وبطلان نسبتهـا لآل بيت رسول الله ﷺ لأن تغيير منكر أو إنكاره لا يعني ارتكاب منكر أعظم منه، وهذا ما زعمته الشيعة باعتقادها البداء .

2- قولهم بأن البداء كالنسخ

حاول معاصروا الشيعة الإمامية الدفاع عن عقيدة البداء بالادعاء أن البداء كالنسخ، لكون أهل السنة والجماعة يثبتون النسخ، فهذا محمد رضا المظفر يقررأن البداء والنسخ متقاربان فيقول : " وقريب من البداء في هذا المعنى نسخ أحكام الشرائع السابقة بشريعة نبينا محمد ﷺ، بل نسخ بعض الأحكام التي جاء بها نبينا ﷺ "(87) .

ويؤكد الشيخ السبحاني أن النزاع بين الشيعة الإمامية وأهل السنة لفظي ، جاعلاً النسخ والبداء واحدًا فيقول : " فالنزاع بيننا وبين أهل السنة لفظي ، لأن ما ينكرونه من البداء الذي لا يجوز على الله عز وجل تبرأ الشيعة منه وممن يقول به براءتها من الشرك بالله ومن المشركين، وما يقوله الشيعة من البداء بالمعنى الذي ذكرناه، يقول به عامة المسلمين وهو مذهب عمر بن الخطاب وغيره " (88) .

ولا أدري من أين أتى السبحاني بمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قضية البداء وما هو مصدره الذي اعتمد عليه ؟ !!! ولماذا أقحم اسم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذه القضية رغم موقفهم الواضح منه ومن غيره من الصحابة رضوان الله عليهم ؟!!!

وممـن قـال بـأن البـداء كالنسخ مـن الشيعـة الإماميـة في العصر الحاضر محمـد جواد مغنية حيث حاول أن يثبت ذلك بإثبات اتفاق المسلميـن علـى جواز النسخ بقولـه : " اتفق المسلمون بكلمة واحدة على جواز النسخ، ووقوعه في الشريعة الإسلامية "(89) .

كما ذكـر اتفـاق المسلميـن على عدم جواز النسخ في الطبيعيات واعتبر ذلك من البداء الباطل فقال : " اتفق المسلمون جميعاً على عدم جواز النسخ في الطبيعيات، لأنه يستلزم الجهل وتجدد العلم لله وحدوثـه بعـد نفيـه عنـه – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً – ويسمي هذا بالبداء الباطل، وقد نسبه البعض إلى الإمامية جهلاً أوتجاهلاً رغم تصريحاتهم المتكررة بنفيه " (90) .

ثم يقرر مغنيّة أن البداء هوالنسخ بقوله : " فقد اتفق السنة والشيعة بكلمة واحدة على أن أية صفة تستدعي الجهل وتجدد العلم، فهي منفية عن الله عز وجل بحكم العقل والشرع، سواء أعبرنا عنها بالبداء أو بلفظ آخر، وعليه فلا يصدق القول بأن الشيعة أجازوا البداء على الله دون السنة " (91) .

وقد حاول أن يدافع عن الشيعة الإمامية ببيان أنهم أكثر من جميع الفرق تنزيهاً لله في الصفات مع الهجوم الشديد على الأشاعرة والحنابلة والوهابيين بقوله : " إن الإمامية قد تشددوا في صفات الباري أكثر من جميع الفرق والطوائف، وبالغوا في تنزيهه عن كل ما فيه شائبة الجهل والظلم والتجسيم والعبث وما إليه، فلم يجيزوا على الله ما أجازوا الأشاعرة وغيرهم من سائر الفرق الإسلامية ... كما أن الإمامية قد نفوا التجسيم عن الله الذي قال به الحنابلة ومنهم الوهابيون الذين رووا عن النبي ﷺ : " لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول قط قط " (92)، (93) .

إن هـذه الصفـة التـي اعتبرهـا مغنيـة تجسيمـاً قـد وردت بنـص واضـح وصريح وصحيح في صحيحي البخاري ومسلم ونفيتموها، بينما إثبات البداء لله تعالى لم يثبت بنص وأثبتمـوه، فكيـف تنفون ما ثبت بنص واضح وصريح، وتثبتوا ما لم يثبت بدليل ؟!!

وأما أقوال علماء السلف في الصفات فواضحة حيث يقول الإمام أحمد بن حنبل : "وأنه يضع قدمه، وما أشبه ذلك، يؤمن بها ويصدق بها ولا كيف ولا معنى ، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أن ما قاله الرسول ﷺ حق إذا كانت بأسانيد صحاح " (94) .

كما سئل الإمام أحمد عن أحاديث القدم فقال : " نمرها كما جاءت "(95) وأما الامام ابن تيمية فقال : " فالسنة تفسير القرآن وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عنه، وما وصف الرسول ﷺ به ربه عز وجل من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك"(96) .

كما تكلم الإمام السفاريني كلاماً شافياً في هذا الموضوع فقال : " فمذهب السلف في هذا ونظائره من الأخبار المتشابهة الواردة في صفات الله عز وجل، ما بلغنا وما لم يبلغنا مما صح عنه ﷺ اعتقادنا فيه وفي الآي المتشابهة في القرآن أن نقبلها ولا نردها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها ولا نفسرها ولا نكيفها، فنطلق ما أطلقه الله، ونفسر ما فسره رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون والأئمة المرضيون من السلف المعروفين بالدين والأمانة رضوان الله عليهم أجمعين، فهذا مذهب سلف الأمة وسائر الأمة، والعدول عنه وصمة، والالتفات إلى سواه نقمة وبالله التوفيق "(97) هذا هو القول الحق في صفات الله تعالى .

المبحث الثالث

الفرق بين النسخ والبداء

وقبل الحديث عن الفرق بين النسخ والبداء لا بد من التعرف على النسخ لغة واصطلاحاً، ثم بيان الأدلة التي تثبت النسخ، والحكمة من النسخ وما يجوز فيه النسخ .

أولاً : النسخ لغة واصطلاحاً

النسخ لغة : هو بمعنى الإزالة، ومنه يقال نسخت الشمس الظل، ونسخت الريح آثار القدم أي أزالته، ويطلق ويراد به النقل، يقال نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه إلى آخره، ومنه المناسخات في المواريث لانتقال المال من وارث إلى وارث، وتناسخ الأزمنة تداولها أوانقراض قرن بعد قرن(98) .

النسخ اصطلاحاً : عرف الإمام البيضاوي النسخ بقوله : " هوبيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعـــي متراخ عنـــه " (99) وذكـــر الشيـــخ الزرقانـــي أنه : " رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي " (100).

ومن خلال تعريف النسخ يتبين أن له شروطاً وهي

1- أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً .

2- أن يكون دليل رفع الحكم دليلاً شرعياً متراخياً عن الخطاب المنسوخ حكمه .

3- ألاّ يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيداً بوقت معين، وإلاّ فالحكم ينتهي بانتهاء وقته ولا يعد هذا نسخاً .

4- أن يكون بين الدليلين تعارض حقيقي (101) .

ولمعرفة الناسخ والمنسوخ أهمية كبيرة عند العلماء من أصوليين وفقهاء ومفسرين حتى لا تختلط الأحكام الشرعية، لذلك وردت الكثير من الآثار التي تحث على معرفته، ومن ذلك أن علياً رضي الله عنه مرَّ على قاضٍ فقال له : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال لا . فقال : هلكت وأهلكت "(102) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً**﴾ (البقرة: من الآية269) قال " المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه ومقدمه ومؤخره وحلاله وحرامه وأمثاله "(103) .

ثانياً : الأدلة المثبتة للنسخ

لقد دل على إثبات النسخ النقل والعقل، بل إن الإمام ابن الجوزي أثبت اتفاق جمهور علمـــاء الأمم على جواز النسخ فقال : " اتفق جمهور علماء الأمم على جواز النسخ عقلاً وشرعاً " (104) .

أما النقل فقد ورد الكثير من الآيات القرآنية المثبتة له ومن ذلك

1- قولـــه تعالى : ﴿ **مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**﴾ (البقرة: من الآية106) .

2- وقوله تعالى : ﴿ **يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد: 39) .

3- قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ**﴾ (النحل:101) .

4- وقولـــه تعالـــى : ﴿ **فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ**﴾ (النســـاء: من الآية160) .

وأما العقل فيدل على جواز النسخ من وجوه عدة

1- أن النسخ لا محظور فيه عقلاً، وكل ما كان كذلك جائز عقلاً، حيث إنه لا يجب على الله تعالى لعباده شيء، بل هو سبحانه الفاعل المختار الكبير المتعال، وله أن يأمر عباده بما شاء، وأن يبقى على أحكامه على ما شاء، وأن ينسخ منها ما شاء، لا معقب لحكمـــه ولا راد لقضائـــه، ولكـــن ليس معنى هذا أنه تعالى عابث أو مستبد أو ظالم – تعالى الله عن ذلك – بل أحكامه وأفعاله فيها الحكمة البالغة والعلم الواسع .

2- إن التكليف لا يخلو أن يكون موقوفاً على مشيئة المُكلِف أو على مصلحة المُكَلَف، فإن كان الأول فلا يمتنع أن يريد تكليف العباد عبادة في مدة معلومة ثم يرفعها ويأمر بغيرها. وإن كان على مصلحة المُكلَف فجائز أن تكون المصلحة للعباد في فعل عبادة في زمان دون زمان، ويوضح هذا أنه قد جاز في العقل تكليف عبادة متناهية كصوم يوم أو شهر، وهذا تكليف انقضى بانقضاء زمان، ثم قد ثبت أن الله تعالى ينقل من الفقر إلى الغنى، ومن الصحة إلى السقم، ثم قد رتب الحر والبرد والليل والنهار وهو تعالى أعلم بالمصالح وله الحكم .

3- أن النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمعاً، لما ثبتت رسالة سيدنا محمد ﷺ إلى الناس كافة، ومعلوم أن رسالته للناس كافة ثابتة بالأدلة القاطعة، وهذا يؤكد أن الشرائع السابقة منسوخة بشريعة محمد ﷺ الختامية، إذن فالنسخ جائز وواقع، ولو لم يكن جائزاً وواقعاً لكانت الشرائع الأولى باقية، ولو كانت باقية ما ثبتت رسالته إلى الناس كافة .

4- ومما يشير إلى وقوع النسخ فيمن سبقنا أن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ولده عليهما السلام، ثم نسخ ذلك بالفداء قبل فعله، كما أن الله تعالى أمر بني إسرائيل أن يقتلوا من عبد منهم العجل ثم أمرهم برفع السيف عنهم، كما ثبت أنّ من دين آدم عليه السلام وطائفة من أولاده جواز نكاح الأخوات وذوات المحارم والعمل في يوم السبت ثم نسخ ذلك في شريعة موسى عليه السلام، وكذلك الشحوم كانت مباحة ثم حرمت في دين موسى عليه السلام .

5- إن النفس إذا مرنت على أمر ألفته، فإذا انتقلت إلى غيره شق عليها لمكان الاعتياد المألوف ، فيظهر مدى الإذعان والانقياد لطاعة الآمـــر ، فالنسخ يميز الطائع من العاصي.

6- إن أفعال الله تعالى لا تعلل بالأغراض، فله أن يأمر بالشيء في وقت وينسخه بالنهي عنه في وقت آخر وهو أعلم بمصالح العباد(105) .

ثالثاً : الحكمة من النسخ

1- مراعاة مصالح العباد .

2- تطور التشريع حسب تطور الدعوة وتطور حال الناس .

3- ابتلاء المكلف واختباره بالامتثال وعدمه .

4- إرادة الخير للأمة والتيسير عليها، لأن النسخ إن كان إلى أشق ففيه زيادة الثواب، وإن كان أخف ففيه سهولة ويسر(106) .

رابعًا : ما يجوز فيه النسخ

إن النسخ لا يكون إلاّ في الأحكام، وذلك موضع اتفاق بين القائلين بالنسخ، لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات، أما غير هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة، فلا نسخ فيها على الرأي السديد الذي عليه جمهور العلماء .

أما العقائد؛ فلأنها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل، فبدهي ألاّ يتعلق بها نسخ. وأما أمهات الأخلاق؛ فلأن حكمة الله تعالى في شرعها ومصلحة الناس في التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثربمرور الزمن، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم، حتى يتناولها النسخ بالتبديل والتغيير .

وأما أصول العبادات والمعاملات فلوضوح حاجة الخلق إليها باستمرار، لتزكية النفوس وتطهيرها، ولتنظيم علاقة المخلوق بالخالق والخلق على أساسهما، فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها بالنسخ .

والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها، أن فروعها هي ما يتعلق بالهيئات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد، أو هي كميات وكيفيات، أما أصولها فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن الكم والكيف .

وأما مدلولات الأخبار المخفية فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه الناسخ والمنسوخ وهو محال عقلاً ونقلاً، أما عقلاً فلأن الكذب نقص، والنقص

عليه تعالى محال، وأما نقلاً فقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً**﴾ (النساء: من الآية122) وقوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً**﴾ (النساء: من الآية87)(107) .

ولذلك يقول صاحب اللمع في أصول الفقه : " لا يجوز النسخ إلاّ فيما يصح وقوعه على وجهين كالصوم والصلاة والعبادات الشرعية، فأما ما لا يجوز أن يكون إلا وجه واحد مثل التوحيد وصفات الذات كالعلم والقدرة وغير ذلك، فلا يجوز فيه النسخ، وكذلك ما أخبر الله عز وجل عنه من أخبار القرون الماضية والأمم السالفة فلا يجوز فيها النسخ، وكذلك ما أخبر عن وقوعه في المستقبل كخروج الدجال وغير ذلك لم يجز فيه النسخ "(108) .

وأما ابن عبد البر فيقول في التمهيد : " إن حديث رسول الله ﷺ فيه الناسخ والمنسوخ كما في كتاب الله عز وجل، وهذا إنما يكون في الأوامر والنواهي من الكتاب والسنة ، وأما في الخبر عن الله عز وجل أو عن رسوله ﷺ فلا يجوز النسخ في الاخبار البتة بحال، لأن المخبر عن الشيء أنه كان أو يكون أن رجع عن ذلك لم يخلُ من السهو أو الكذب، وذلك لا يُعزى إلى الله ولا إلى رسوله فيما يخبر به عن ربه في دينه، وأما الأمر والنهي فجائز عليهما النسخ للتخفيف ولما شاء الله تعالى من مصالح عباده وذلك من حكمته لا إله إلا هو " (109) .

خامساً : الفرق بين النسخ والبداء

إن الدارس للنسخ والبداء يجد الفرق الواضح بينهما سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية حيث يفترقان ولا يلتقيان . فالنسخ سواء كان معناه الإزالة أو النقل لغة فلا يلتقي مع البداء الذي هو الظهور بعد الخفاء أو نشأة رأي جديد لم يكن موجودًا من قبل، أو استصواب شيء بعد العلم به .

كما لا يلتقيان من الناحية الاصطلاحية حيث إن النسخ رفع حكم شرعي بدليل شرعي، أي تحويل العباد من شيء كان حلالاً فيحرم، أو كان حراماً فيحلل، أو كان محظوراً فيطلق أو كان مباحاً فيمنع أو كان ممنوعاً فيباح بحسب إرادة الله تعالى وحكمته، فالصلاة كانت إلى بيت المقدس إلى وقت معين ثم حظرت وتحولت إلى الكعبة، وكذلك تحريم العمل يوم السبت على اليهود، ثم نسخ وأباح الله العمل فيه على غيرهم، فالنسخ

يتضمن الأمر بما نهى عنه أو النهي عما أمر به، وقد علم سبحانه وتعالى وقت الأمر به أو النهي عنه أنه سينسخه، وليس في هذا قصور علم ولا زوال جهل، بل تعريف العباد على ما يشاء ويريد .

وأما البداء الذي هو ظهور الشيء بعد أن لم يكن، أو الظهور بعد الخفاء، فهذه صفات تلحق بالبشر لنقصانهم، وأما الله سبحانه فيتصف بالكمال، ويستحيل عليه سبحانه أن يوصف بصفة تدل على النقص؛ لأن صفة البداء يلزمها الجهل وحدوث العلم " والجهل والحدوث عليه محالان، لأن النظر الصحيح في هذا العالم دلنا على أن خالقه ومدبره متصف أزلاً وأبداً بالعلم الواسع المطلق، المحيط بكل ما كان وما سيكون وما هو كائن، كما هدانا هذا النظر الصحيح إلى أنه تعالى لا يمكن أن يكون حادثاً ولا محلاً للحوادث، وإلاّ لكان ناقصاً يعجز أن يبدع هذا الكون، ويدبره هذا التدبير المعجز " (110) .

بل إن الآيات أكدت علم الله تعالى الواسع المطلق حيث قال تعالى : ﴿**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾ (الأنعام:59) . وغير ذلك من الآيات الكثيرة .

ولذلك كان للعلماء موقف واضح بإنكارهم للبداء وإثباتهم للنسخ، مع بيان الفرق بينهما، فهذا الإمام القرطبي في تفسيره يقول : " والفرق بين النسخ والبداء، أن النسخ تحويل العبادة من شيء إلى شيء قد كان حلالاً فيحرم أو كان حراماً فيحلل . أما البداء فهو ترك ما عُزم عليه كقولك امض إلى فلان اليوم ثم تقول لا تمض إليه، فيبدو لك العدول عن القول الأول وهذا يلحق البشر لنقصانهم " (111) .

ثم يبين أن النسخ ليس من باب البداء بقوله : " وليس هذا من باب البداء ... إنما كان يلزم البداء لو لم يكن عالماً بمآل الأمر، وأما العالم فتتبدل خطاباته بحسب تبدل المصالح كالطبيب المراعي أحوال العليل، فراعى ذلك في خليقته بمشيئته وإرادته لا إلـــه إلاّ هو، فخطابه تبدل وعلمه وإرادته لا تتغير فإن ذلك محال من جهة الله تعالى" (112) .

وأما الإمام ابن حزم فيقرر بوضوح أن الفرق واضح بين البداء والنسخ، وأن البـــداء لا يجوز بأي حال من الأحوال إطلاقه على الله تعالى بخلاف النســـخ، فيقـــول :

"الفرق بينهما لائح، وهو أن البداء هو أن يأمر بالأمر والآمر لا يدري مايؤول إليه الحال، والنسخ هو أن يأمر بالأمر والآمر يدري أنه سيحيله في وقت كذا، ولا بد قد سبق ذلك في علمه وحتمه في قضائه، فلما كان هذان الوجهان معنيين مختلفين، وجب ضرورة أن يعلن على كل واحد منهما اسم يعبر به عنه غير اسم الآخر ليقع التفاهم ويلوح الحق .

فالبداء ليس من صفات الباري تعالى، ولسنا نعني الباء والدال والألف، وإنما نعني المعنى الذي ذكرنا من أن يأمر بالأمر لا يدري ما عاقبته، فهذا مبعد عن الله عز وجل سواء سموه نسخاً أو بداءً أو ما أحبوا . أما النسخ فمن صفات الله تعالى من جهة أفعاله كلها وهو القضاء بالأمر قد علم أنه سيحيله بعد مدة معلومة عنده عز وجل كما سبق في علمه تعالى " (113) .

ثم يقرر الإمام ابن حزم أن صفة البداء، هي صفة المخلوقين، الناتجة عن خُلق مذموم، وهذا منفي عن الله تعالى فيقول : " واسم الصفة الأولى عندنا البداء، فيها يعبر عن هذا المعنى الذي هو من صفات المختارين من الإنس والجن وسائر الحيوانات، وهو خلق مذمـــوم؛ لأنـــه نتيجـــة الملل والندم والسآمة، وهذه الأخلاق منفيـــة عـــن الباري تعالـــى، فهـــذا فرق بين البداء والنسخ " (114) .

هذا الموقف الواضح من الإمامين القرطبي وابن حزم يدل بوضوح على حقيقة البداء ورفضهم له واعتبارهم أنه مخالف للنسخ ولا يجوز إضافة صفة البداء لله تعالى لأنها صفة نقص، والله تعالى لا يتصف إلاّ بصفات الكمال .

إن الله سبحانه وتعالى حين نسخ بعض أحكامه ببعض لم ينشأ ذلك عن رأي جديد كان يفقده من قبل، كما أنه تعالى لم يظهر له أمر كان خافياً، بل كان سبحانه يعلم الناسخ والمنسوخ أزلاً من قبل أن يشرعهما للعباد، بل من قبل خلق الخلق .

إن الله تعالى علاّم الغيوب لا يحجب عنه شيء، حيث يعلم سبحانه عواقب الأمور وكل شيء عنده في كتاب مسطور، أما البداء فهو من أوصاف أفعال المخلوقين الذين لا يعلمون عواقب الأمور ولا يعلمون أي الأمور خير لهم، ما عزموا عليه أولاً، أم ما بدا لهم ثانياً، بل كل ذلك تبعاً للظن وتغليباً عليه .

وللفارق الواضح بين النسخ والبداء أنكر العلماء بشدة على من أنكر النسخ لاعتقاده أنه يؤدي إلى البداء، لأن النسخ يختلف عن البداء بالكلية، وممن أنكر الإمام الغزالي حيث رد بشدة على من احتج بأن النسخ يؤدي إلى البداء بقوله : " وهو لزوم البداء فهو فاسد؛ لأنه كان المراد أنه يلزم من النسخ أن يحرم ما أباح وينهى عما أمر فذلك جائز ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ**﴾ (الرعد: من الآية39) . ولا تناقض فيه كما أباح الأكل بالليل وحرمه بالنهار، وإن كان المراد أنه انكشف له ما لم يكن عالماً به فهو محال ولا يلزم ذلك من النسخ، بل يعلم الله أنه يأمرهم بأمر مطلق، ويديم عليهم التكليف إلى وقت معلوم ثم يقطع التكليف بنسخه عنهم فينسخه في الوقت الذي علم نسخه فيه، وليس فيه تبين بعد جهل ... فليس إذاً في النسخ لزوم البداء، ولأجل قصور فهم اليهود عن هذا أنكروا النسخ، ولأجل قصور فهم الروافض عنه ارتكبوا البداء ... وهذا هو الكفر الصريح، ونسبة الله تعالى إلى الجهل والتغير، ويدل على استحالته ما دل على أنه محيط بكل شيء علماً، وأنه ليس محلاً للحوادث والتغيرات " (115) .

وبهذا يتبين الفارق الواضح بين البداء والنسخ . فالبداء أن يظهر ما كان خفياً بينما النسخ لا يقال عنه ذلك، بل إن الله أمر به وهو عالم أنه يرفعه في وقت النسخ، وإن لم يطلعنا عليه فلا يكون ذلك بداءً، وإلاّ لجاز أن يقال عن خلق المخلوقات على صفات مختلفة كالطفولة والصغر ثم الشباب والكهولة بأن ذلك بداء، وهذا باطل لا يعقل فيتضح بذلك الفرق الواضح بين النسخ والبداء، وإثبات النسخ وإنكار البداء .

المبحث الرابع

حكم من قال بالبداء

إن الله عز وجل متصف بصفات الكمال ومنزه عن صفات النقص، وذلك بإثبات ما أثبت الله تعالى لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .

فالواجب على المسلم أن يلزَم النص في إثبـــات ما أثبت الله تعالى لنفسه أو نفى ما نفاه عن نفسه، ولا يجوز أن يتخطى ذلك، وإلاّ تعرض للذم والعقاب، قال الله تعالى :

﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: 180) .

إن من أسس توحيد الأسماء والصفات تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق، وعن أي نقص، فلا يشبه شيء من صفاتـــه تعالى صفات المخلوقين، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ (الشورى: من الآية11) .

يقـــول الإمام أحمد بن حنبل : " ليس كمثله شيء في ذاته، كما وصف به نفسه، قد أجمل الله الصفـــة، فحد لنفســـه صفة ليس يشبهـــه شي، وصفاته غير محدودة ولا معلومة إلاّ بما وصف به نفسه، فهو سميـــع بصير بلا حـــد ولا تقديـــر ولا يبلغ الواصفون صفته، ولا يتعدى القرآن والحديث، فنقول كمـــا قـــال، ونصفـــه بمـــا وصف به نفسه ولا نتعدى ذلك" (116) .

فالواجب على كل مكلف أن يؤمن بأسماء الله تعالى وصفاته دون تشبيه أو جحود لتلك الصفات، إيماناً يوافق الكتاب والسنة؛ لأن مخالفة ذلك جحود وكفر . يقول نعيم بن حماد شيخ الإمام البخاري : " من شبه الله تعالى بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله تعالى به نفسه ولا رسوله ﷺ تشبيهاً " (117) .

كما أن الايمان بالأسماء والصفات، الواردة في الكتاب والسنة من الأسس المهمة، دون تجاوزها بالزيادة أو النقص أو التحريف أو التعطيل، وفي هذا يقول الإمام أحمد بن حنبل : " لا يوصف الله إلاّ بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ ، لا يتجاوز القرآن والحديث "(118) .

ويقول الإمام ابن تيمية مبيناً موقف السلف وهوعدم تجاوز الكتاب والسنة : "ومذهب السلف أنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسولـــه من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق " (119) .

وهذا يعني أن الواجب تنزيه الله تعالى عن كل ما يخالف الكتاب والسنة، وهذا يقتضي أن ينزه الله تعالى عن الجهل أو عدم العلم؛ لأن ذلك يؤدي إلى الكفر وهذا صرح به الإمام أحمد بن حنبل في حكمـــه علـــى الجهمـــي الذي لا يقـــر بعلـــم الله تعالـــى

فقال: "... فإن قال – الجهمي – ليس له علم، كفر، وإن قال لله علم محدث، كفر، حين يزعم أن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى أحدث له علماً فعلم " (120) .

كما أن الإمام الغزالي حكم بكفر من قال بعلم الله الكليات، وعدم علمه بالجزئيات من الفلاسفة وغيرهم فقال في تهافت الفلاسفة: " فإن قال قائل : قد فصلتم مذاهب هؤلاء، أفتقطعون القول بتكفيرهم، ووجوب القتل لمن يعتقد اعتقادهم ؟! قلنا : تكفيرهم، لا بد منه، في ثلاث مسائل: **إحداها** : مسألة قدم العالم، وقولهم إن الجواهر كلها قديمة . **والثانية** : إن الله تعالى لا يحيط علماً بالجزئيات الحادثة من الأشخاص . **والثالثة** : إنكارهم بعث الأجساد وحشرها . فهذه المسائل الثلاث، لا تلائم الإسلام بوجه، ومعتقدها معتقد كذب الأنبياء – صلوات الله عليهم وسلامه – ... وهذا هو الكفر الصراح الذي لم يعتقده أحد من فرق المسلمين " (121) .

لقد كفر علماء الإسلام بوضوح من قال بالبداء ناسباً من خلاله الجهل إلى الله تعالى أو عدم العلم، وهذا باتفاق العلماء حيث يقول الإمام الغزالي : " فليس إذاً في النسخ لزوم البداء، ولأجل قصور فهم اليهود عن هذا أنكروا النسخ، ولأجل قصور فهم الروافض عنه ارتكبوا البداء ... وهذا هو الكفر الصريح ونسبة الله تعالى إلى الجهل " (122) .

بل إن القاضي عياض(123) رحمه الله اعتبر من قال بالبداء غير عارفاً بالله تعالى فقال : " ما عرف الله تعالى من شبهه وجسمه من اليهود ومن أجاز عليه البداء، أو أضاف إليه الولد ... أو وصفه بما لا يليق به " (124) .

وحكم الإمام الجصاص على من قال بالبداء بالخروج عن ملة الإسلام فقال : "ومن جوز البداء على الله تعالى فهو خارج عن ملة الإسلام " (125) .

وأما الإمام أبو اسحاق الشيرازي(126) فكفر من اعتبر البداء الظهور بعد الخفاء، وأما من اعتبره كالنسخ فنهاه عن ذلك وطالبه بأن يسميه نسخاً لا بداءً فقال : "وزعم بعضهم أنه يجوز على الله تعالى البداء فيما لم يطلع عليه عباده . وهذا خطأ؛ لأنهم إن أرادوا بالبداء ما بيناه من أنه يظهر له ما كان خفياً عنه فهذا كفر، وتعالى الله عز

وجل عن ذلك علواً كبيراً، وإن كانوا أرادوا به تبدل العبادات والفروض فهذا لا ننكره، إلاّ أنه لا يسمى بداءً، لأن حقيقة البداء ما بيناه، ولم يكن لهذا القول وجه" (127).

وحكم الإمام الشوكاني بالكفر على مجرد إطلاق لفظ البداء على الله تعالى بقوله : "إن النسخ لا يستلزم البـداء لا عقلاً ولا شرعاً، وقد جوزت الرافضة البداء عليه عز وجل لجواز النسخ، وهذه مقالـة توجب الكفر بمجردها، والحاصل أن النسخ جائز عقلاً واقع شرعاً من غير فرق بين كونـه فـي الكتاب أو السنة، وقد حكى جماعة من أهل العلم اتفاق أهل الشرائع عليه " (128) .

إن أقوال علماء الأمة تدل بوضوح دون لبس على كفر من وصف الله تعالى بوصف لا يليق بجلاله كالجهل، أو عدم العلم؛ لأنه بذلك يخالف الكتاب والسنة والمعقول .

الخاتمة

لله الحمد والشكر على ما أنعم ويسر، وبعد : فقد ناقش هذا البحث عقيدة البداء، وقد توصلت إلى العديد من النتائج أجملها فيما يلي :

1- إن عقيدة البداء في الأصل فكرة يهودية وصفوا الله تعالى بها، كعادتهم في وصفه تعالى بصفات النقص التي يتنزه سبحانه وتعالى عنها .

2- نقل هذه العقيدة إلى المسلمين عبد الله بن سبأ اليهودي، وتبنى الدعوة إليها ونشرها المختار الثقفي .

3- عمد بعض فلاسفة المسلمين إلى أخذ هذه العقيدة الباطلة، ولكن أخرجوها بقالب جديد، جامعين بين البداء وأقوال الفلاسفة القدماء تحت اسم علم الله تعالى بالكليات وعدم علمه بالجزئيات .

4- أنكر اليهود النسخ مدعين أنه يؤدي إلى البداء ولا يقصدون بذلك تنزيه الله تعالى؛ لأنهم مصدر القول بالبداء، وإنما يقصدون إنكار رسالة محمد ﷺ .

5- إن الاعتقاد بالبداء هو إنكار لعلم الله تعالى بما كان وما سيكون وما هو كائن لو لم يكن، كما أنه وصف لله تعالى بالجهل، الذي هو من صفات النقص التي يتنزه الله تعالى عنها .

6- إن قدماء الشيعة أثبتوا البداء لله تعالى الذي بمعنى الجهل – تعالى الله عن ذلك – وهذا يظهر من استدلالهم بما نسبوه إلى أئمتهم، أو تأويلاتهم الباطلة للقرآن الكريم . وقد تبين بطلان ذلك .

7- إن الشيعة المعاصرين حاولوا إثبات صفة البداء، وذلك بالدفاع عن أقوال أئمتهم، والزعم بأن البداء مساوياً للنسخ، مدعين أن الخلاف فقط في التسمية . وهذا القول واضح البطلان؛ لأن النسخ يختلف عن البداء اختلافاً كلياً فلا يلتقيان لا لغة ولا شرعاً، بل يفترقان افتراقاً كلياً .

8- إن معتقد البداء – الذي هو وصف الله تعالى بالجهل وعدم العلم – كافر خارج عن ملة الإسلام؛ لكونه وصف الله تعالى بوصف لا يليق بجلاله، مخالفاً بذلك الكتاب والسنة والمعقول.

وبعد : فهذا ما يسره الله من كتابة هذا البحث، فما كان فيه من صواب، فهو من الله تعالى، وما كان فيه من خطأ، فهو من نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله المغفرة، ولا أزعم أني أوفيت البحث حقه، وإنما حاولت بذل الجهد في الوصول إلى الحق، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

هوامش البحث

1- لسان العرب. لابن منظور 66/14 مادة بدا دار صادر بيروت .

2- القامــوس المحيط للفيروز آبادي، 302/4، دار الفكــر بيــروت، 1398هـ- 1978م.

3- مختار الصحاح للرازي، ص44، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

4- مناهل العرفان ، الشيخ محمد الزرقاني، 180/2-181 ، دار الفكر – بيروت .

5- التعريفات للجرجاني، ص62، ط الأولى سنة 1405هـ، دار الكتاب العربي- بيروت

6- التعاريف، محمد المناوي ص118، ط الأولى : سنة1410هـ ، دارالفكـر- بيــروت ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.

7- انظر الكتاب المقدس – سفر التكوين – الإصحاح السادس – فقرة 5، 6 ، 7 .

8- انظر المصدر السابق – سفر الخروج – الإصحاح 32 – الفقرات من 9 – 14 .
9- عبد الله بن سبأ اليهودي الضال المضل، رأس الفتنة وموقدها، كان يهودياً فأسلم حيث أظهر الإسلام وأبطن الكفر، ليكون معول هدم للإسلام حيث قال للإمام علي رضي الله عنه أنت الإله حقاً، كما زعم أنه لم يمت بل رفع إلى السماء وأنه سيعود، كما قال بتناسخ الأرواح، وهذا ليس غريباً على اليهود في مكرهم وحقدهم على كل فكر أو اعتقاد مخـــالف لهـــم. انظر: مقالات الإسلاميين للإمام أبي الحسن الأشعري1/86، ط الثانية سنة 1389هــ – سنة 1969م – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ، تحقيق : محمد محي الديـــن عبـــــد الحميـــد، الملـــل والنحل للشهرستاني1/140، ط الأولـــى ، ســـنة 1420هـــــ– ســـنة 2000م ، المكتبة العصريـــة – بيروت – تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي .
10- انظر : الملل والنحل 1/140 . تاريخ الإسلام : د. حسن ابراهيم حسن 1/368 ، ط 9 ، سنة 1979 ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة .
11- هو أبو اسحاق المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي من زعماء الثائرين على بني أميـــة، قتل سنة 67هــ، كان خارجياً ثم صار من أنصار عبـــد الله بـــن الزبيـــر، ثـــم شـــيعياً وكيسانيـــاً، وإليه تنسب فرقة المختارية من الكيسانية. انظر: الملل والنحل 1/118
12- انظر : الملل والنحل 1/118- 119 . التبصير في الـــدين للإســـفراييني، ص34، ط. الأولى، سنة 1983م، عالم الكتب – بيروت .
13- انظـــر : التشيـــع بيـــن مفهـــوم الأئمـــة والمفهـــوم الفارسي، محمد البنداري، ص229- 230 ، ط الأولى، سنة 1408هــ – 1988م ، دار عمار للنشر .
14- ومنهم ابن سينا وهو أبوعلي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، ولد في قرية أفشنا على مقربة من بخارى سنة 370هــ، وما أن بلغ الثامنـــة عشر حتى كان قد أحاط بجميع علوم زمانه فاشتهر بالطب والفلسفة ولقب بالشيـــخ الرئيس، كان أبوه من فرقـــــة الإسماعيليـــة الباطنيـــة، وهـــذا أثـــر علـــى ابن سينا نفسه، توفـــي سنة 428هــ، وله من العمر سبعة وخمسون عاماً . انظر : وفيـــات الأعيـــان لابـــن خلكان 2/157 ، دار صادر، بيروت، الأعلام للزركلي 2/241-242، الطبعـــة الخامســـة سنـــــة 1980، دار العلم ، بيروت . ومما قاله ابن سينا في كتابه الإشارات والتنبيهـــات : (فالواجـــــب الوجود يجـــب ألاّ يكون علمه بالجزئيات علماً زمانياً حتى يدخـــل فيـــه الآن، والماضي، والمستقبـــل) . الإشارات والتنبيهات 3/295، الفصل الحادي والعشـــرون مـــن الـــنمط السابع، دار المعارف بمصر .

15- تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي ، ص211، الطبعة السابعة، سنة 1980م ، دار المعارف – القاهرة – تحقيق : د. سليمان دنيا .
16- الكتـاب المقدس – العهد القديم " التوراة " سفر التكوين – الإصحاح السادس ، فقرة 5، 6، 7 .
17- المصدر السابق – سفر التكوين الإصحاح الثالث الفقرات 9-12 .
18- المصدر نفسه – سفر التكوين الإصحاح الأول الفقرة 10 .
19- المصدر نفسه – سفر التكوين الإصحاح الأول الفقرة 12 .
20- المصدر نفسه – سفر التكوين الإصحاح الأول الفقرة 18 .
21- المصدر نفسه – سفر التكوين الإصحاح الأول الفقرة 31 .
22- المصدر نفسه – سفر الخروج الإصحاح 32 الفقرات 9-14 .
23- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، 181/1 ، ط سنة 1405هـ سنة 1985م ، دار الجيل – بيروت .
24- الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد القرطبي، 64/2، ط الثانية، سنة 1372هـ – دار الشعب القاهرة – تحقيق : أحمد البردوني .
25- التفسير الكبير : للرازي 53/19، ط الأولى سنة 1411هـ سنة 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت .
26- مقالات الإسلاميين للإمام أبي الحسن الأشعري 492/1، ط الثانية سنة 1389هـ سنة 1969م، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة.
27- أوائل المقالات للشيخ المفيد، ص52، عن الرد على د. وافي، إحسان إلهي ظهير، ص179، ط. الأولى ، سنة 1405هـ ، إدارة ترجمان السنة ، باكستان .
28- انظر : مقالات الإسلاميين للأشعري 113/1 .
29- عقائد الإمامية محمد المظفر، ص51 ، ط. الثانية سنة 1381هـ ، مطبوعات النجاح ، القاهرة .
30- الحكومة الإسلامية آية الله الخميني، ص91، ط.الثانية سنة 1979م، دار الطليعة ، بيروت
31- انظر : عقائد الامامية ، ص54-55 .
32- أصول الكافي للكليني 200/1، باب البداء رقم 1 . ط الأولى سنة 1413هـ ، دار الأضواء، تحقيق : محمد جواد مغنية .
33- المصدر السابق 200/1 كتاب التوحيد، باب البداء رقم 1 .

34- المصدر نفسه 202/1 كتاب التوحيد، باب البداء رقم 12 .

35- المصدر نفسه 202/1 كتاب التوحيد، باب البداء رقم 13 .

36- المصدر نفسه 203/1 كتاب التوحيد، باب البداء رقم 15 .

37- المصدر نفسه 388/1 كتاب الحجة ، باب الإشارة والنص على أبي محمد رقم 1.

38- عقائد الإمامية ، ص25 .

39- أصول الكافي للكليني 8/4-9 ، كتاب الزكاة، باب الصدقة تدفع البلاء، رقم 3 .

40- الحكومة الإسلامية ، ص113 .

41- المصدر السابق، ص90 .

42- انظر : أصول الكافي للكليني، ص201 ، البداء للسبحاني ، ص16 وما بعدها ، الإحكـــام للآمدي 121/3، دائرة المعارف الإسلامية . أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد 440/1. دار المعارف ، بيروت .

43- انظر : الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ، ص233 .

44- صحيح البخاري 146/4، كتاب الأنبياء – باب أبرص وأقرع وأعمى من بني إســرائيل، المكتب الإسلامي – إستانبول – تركيا .

45- البيــان فــي تفسير القرآن السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ص393، ط. الرابعـــة، سنـــة 1395هــ سنـــة 1975م، دار الزهراء للطباعة والنشر – بيروت ، لبنان .

46- الإحكام للآمدي 122/3، ط الأولى ، 1404هــ ، دار الكتاب العربي، بيروت.

47- بحار الأنوار 111/4 ، الحديث 30، عن كتاب البداء للسبحاني، ص16 .

48- بحار الأنوار 84/4، باب البداء حديث 16، عن كتاب البداء ، ص16 .

49- أصول الكافي للكليني 201/1 ، كتاب التوحيد ، باب البداء رقم 5 .

50- رواه الترمذي برقم 664 في الزكاة باب ما جاء في فضل الصدقة وإسناده ضعيف، كمـــا حكم عليه السيوطي في الجامع الصغير بالضعف .الجامع الصغير 82/1 ، كما ورد في جامع الأصول 522/9 .

51- التفسير الكبير للرازي 135/25، وانظر : اللمع في أصول الفقه، ص56 .

52- التفسيـــر الكبير 136/25، وانظر : إيثار الحق على الخلق لابـــن المرتضـــى 264، ط الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت .

53- فتح الباري لابن حجر العسقلاني 502/6، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض .

54- التفسير الكبير للرازي 53/19 .

55- المرجع السابق 53/19 .
56- مناهل العرفان للزرقاني 183/2 .
57- المستصفى في علم الأصول للإمام الغزالي، ص88 ، ط الأولى، سنة 1413هـ . دار الكتب العلمية، بيروت .
58- مجموع الفتاوى 491/14-492 .
59- فتح القدير للشوكاني 214/4 .
60- انظر : في ظلال القرآن 2758/5 .
61- فتح القدير للشوكاني 136/5 .
62- تفسير الطبري 134/27 .
63- فتح القدير 139/5 .
64- معارج القبول 328/2 .
65- التفسير الكبير 71/21 .
66- فتح القدير 272/3 .
67- التفسير الكبير 68/21، وانظر : فتح القدير للشوكاني 270/3 .
68- فتح القدير للشوكاني 270/3 .
69- انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم 302/2 ، ط سنة 1405هـ سنة 1985م ، دار الجيل – بيروت .
70- البيان في تفسير القرآن للخوئي، ص391 .
71- عقائد الإمامية محمد رضا المظفر ، ص24 .
72- المصدر السابق ، ص24 .
73- المصدر نفسه ، ص25 .
74- المصدر نفسه ، ص25 .
75- في ظلال الوحي علي فضل الله الحسيني، ص19 ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، ط سنة 1966م – سنة 1386هـ .
76- المصدر السابق ، ص20 .
77- الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة هاشم معروف الحسيني، ص231 ، ط الأولى ، سنة 1978م ، دار القلم ، بيروت .
78- المصدر السابق ، ص231 .

79- البداء في ضوء الكتاب والسنة الشيخ جعفر السبحاني ، ص10، نشـــر منظمـــة الإعـــلام الإسلامي ، طهران .
80- المصدر السابق ، ص10 .
81- المصدر نفسه ، ص17 .
82- المصدر نفسه ، ص41 .
83- عقائد الإمامية ، ص54-55 .
84- المصدر السابق ، ص72 .
85- البداء للسبحاني ، ص33-35 .
86- المصدر السابق ، ص42 .
87- عقائد الإمامية ، ص25 .
88- البداء للسبحاني، ص41 .
89- الشيعة في الميزان محمد جواد مغنية ، ص52 ، دار الشروق- بيروت .
90- المصدر السابق ، ص53 .
91- المصدر نفسه ، ص53 .
92- صحيح البخاري 47/6 ، في تفسير سورة (ق) باب قوله (وتقول هل مـــن مزيـــد) وفـــي روايـــة أخـــرى للبخاري : " حتى يضع قدمه فتقول قط قط " . صحيح مسلم 2187/4، في الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء ، رقـــم 2848 ، وفـــي رواية لمسلم " حتى يضع رب العزة تبارك وتعالى قدمه . فتقول قـــط قـــط فتمتلـــىء " . ومعنى قط: أي حسبي ويكفيني هذا .
93- الشيعة في الميزان ، 53-54 .
94- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد ، عبد الإله الأحمـــدي 310/1 ، ط الأولـــى ، سنة 1412هـــ - 1991م ، دار طيبة - الرياض ، السعودية .
95- المرجع السابق 310/1 .
96- مجموع الفتاوى 138/3 ، ط الأولى سنة 1398هـــ .
97- لوامع الأنوار البهية، محمد السفاريني 238/1 ، ط الأولـــى ، ســـنة 1991م - المكتـــب الإسلامي - بيروت.
98- انظر : القاموس المحيط 271/1 ، مختار الصحاح 656 .
99- شرح البدخشي 162/2 ، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة .

100- مناهل العرفان، للزرقاني 176/2 .
101- انظر: مناهل العرفان ، للزرقاني 180/2 ، مباحث في علوم القرآن للقطان ، ص232.
102- فتح القدير، للشوكاني 291/1 .
103- المرجع السابق ، 291/1 .
104- نواسخ القرآن، لابن الجوزي ، ص14 .
105- انظر : المصفى في علم الناسخ والمنسوخ، لابن الجوزي، ص11، ط الأولى ، سنة 1415هـ ، مؤسسة الرسالة – بيروت . نواسخ القرآن 14-15، مناهل العرفان 190/2-192، مباحث في علوم القرآن، ص240 .
106- انظر : مباحث في علوم القرآن، للقطان ، ص240 .
107- انظر : مناهل العرفان 211/2-212 .
108- اللمع في أصول الفقه، أبو إسحق بن علي الشيرازي، ص75 ، ط الأولى سنة 1985م، دار الكتب العلمية – بيروت .
109- التمهيد، لابن عبد البر 215/3 ، ط الأولى ، سنة 1387هـ ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب .
110- مناهل العرفان 181/2 .
111- تفسير القرطبي 64/2 .
112- المصدر السابق 63/2-64 .
113- الإحكام لأصول الأحكام، لابن حزم 471/4 ، ط الأولى سنة 1404هـ ، دار الحديث – القاهرة .
114- المصدر السابق 472/4 .
115-المستصفى، للغزالي، ص88، ط الأولى سنة 1413هـ، دار الكتب العلمية-بيروت
116- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية 31/2، ط الأولى سنة1400هـ ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم . اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم ، ص132 ، ط الأولى سنة 1404هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت .
117- اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص137 .
118- مجموع الفتاوى 26/5، المسائل والرسائل 278/1 .
119- مجموع الفتاوى 26/5 .
120- الرسائل والمسائل، للأحمدي 284/1 .

121- تهافت الفلاسفة ، ص307-309 .

122- المستصفى، للغزالي ، ص88 .

123- القاضي عياض : أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض عالم المغـرب وإمـام أهـل الحديـث في وقتـه، ولد سنة 476هـ ، وتوفي سنة 544هـ ، انظر : وفيات الأعيان 152/3-154 .

124- شرح النووي على صحيح مسلم 199/1 ، ط 2 ، سنة 1392هـ ، دار إحياء التـراث العربي – بيروت .

125- الفصول في الأصول، أحمـد بـن علـي الرازي الجصاص 205/2، ط الأولى سـنة 1405هـ ، وزارة الأوقاف الإسلامية – الكويت .

126- الشيخ الإمام القدوة المجتهد شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي، ولد سنة 393هـ ، يعتبر من أئمة الشافعية ، كان زاهداً ورعاً ، توفي سنـة 476هـ ببغداد، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي 452/118 وما بعدها، ط 9 سنة 1413هـ ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

127- اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ص56 ، ط الأولى سـنة 1985م ، دار الكتب العلمية – بيروت .

128- إرشاد الفحول، للشوكاني ، ص313 ، ط الأولى سنة 1992م، دار الفكر- بيروت